



United Nations Support Mission In Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تونس، 4 حزيران/ يونيو 2016

رسالة مفتوحة إلى جميع الأطراف المتحاربة في بنغازي

(ترجمة)

أود أن أعرب عن قلقي العميق إزاء الانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي التي قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب والتي ولا تزال تتكرر في بنغازي. إذ شهدت الأسابيع الأخيرة على وجه الخصوص قصف مناطق سكنية ما تسبب في إزهاق أرواح مدنيين في الشوارع وتعرض أحد المستشفيات للقصف.

كما وردت تقارير تفيد تعرض إحدى المظاهرات للقصف يوم 7 أيار/ مايو 2016 في ساحة الكيش ما أسفر عن مصرع ستة مدنيين بينهم امرأة وطفل يبلغ من العمر 12 عاماً، وجرح أكثر من 30. وفي وقت سابق قُتل تسعة أشخاص في يوم 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وأصيب أكثر من 40 شخصاً بجروح في الساحة ذاتها في ظروف مماثلة.

وخلال شهر أيار/ مايو 2016، تعرض مركز بنغازي الطبي مراراً وتكراراً للقصف. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أسفرت القذائف عن إلحاق أضرار بوحدة



United Nations Support Mission In Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

العناية المركزة يوم 27 أيار/ مايو 2016. وفي 1 حزيران/ يونيو، تضررت إحدى السيارات في مجمع المستشفى. ويعمل مركز بنغازي الطبي في ظل ظروف غاية في الصعوبة فعلاً.

أود أن أذكر جميع الأطراف أن الهجمات المباشرة ضد المدنيين أو المرافق الطبية والممتلكات المدنية الأخرى، فضلاً عن الهجمات العشوائية (الهجمات التي لا تميز بين المدنيين والمقاتلين والأهداف المدنية والأهداف العسكرية المشروعة) تعدّ جرائم حرب يعاقب عليها القانون الإنساني الدولي. لذا يتحتم على جميع الأطراف الكف عن مثل هذه الهجمات.

كما يتعين على أطراف النزاع اتخاذ تدابير وقائية بغية ضمان حماية السكان والممتلكات المدنية. وعلى وجه الخصوص، يجب على أطراف النزاع تجنب وضع أهداف عسكرية داخل المستشفيات أو بالقرب منها أو قرب الممتلكات المدنية الأخرى أو المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

وأود أيضاً أن أكرر دعوتي لضمان الإخلاء الآمن لأي من المدنيين الذين ما يزالون محاصرين والراغبين في مغادرة المناطق التي تنتشر فيها الأعمال العدائية والتأكد من حماية جميع المدنيين، بمن فيهم أقارب المقاتلين المشتبه بهم، من الاعتقال التعسفي وأي نوع آخر من أنواع الانتقام. ويتعين معاملة أولئك المحرومين من حريتهم، بمن في ذلك المقاتلين، معاملة إنسانية وحمايتهم من التعذيب أو ضروب سوء المعاملة الأخرى. وينبغي الاعتناء بالجرحى. كما أن العقوبات الجماعية محظورة أيضاً. وقد حاولت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولا تزال تحاول منذ شهور الحصول على موافقة الأطراف المتحاربة



United Nations Support Mission In Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

على وقف إطلاق النار الإنساني لضمان إجلاء المدنيين والجرحى. ولا يزال عرضنا للمساعدة في تسهيل مثل هذا الاتفاق قائماً.

إنني أحتكم على ضمان الاحترام التام لقواعد القانون الإنساني الدولي. إذ ينبغي أن يتم التحقيق في الأعمال العسكرية التي تمثل خرقاً لهذه القواعد. وعلى القادة استبعاد كل من يشتبه في تنفيذهم هجمات غير مشروعة من الخدمة ريثما يتم التحقيق في الأمر. ولا بد من تقديم جميع الجناة إلى العدالة. وفي هذا السياق أود أن أكرر دعمي الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. وقد التقيت الشهر الماضي المدعي العام فاتو بنسودا لأعرب لها عن هذا الدعم. وأرحب بنية المدعي العام في توسيع نطاق التحقيقات في ليبيا.

إنني أناشد جميع أطراف النزاع في ليبيا الالتزام بقواعد القانون الإنساني الدولي.

مارتن كوبلر

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة